في الوقت الذي تتأنى فيه السلطة التنفيذية بتقديم الاستقالة لكسب الوقت

سيل أسئلة برلمانية لضعضعة التشكيل الحكومي

مراقبون : الهجمة النيابية بمثابة ضغط أكثر على الحكومة لتسريع عملية الاستقالة

فيما تأنت الحكومة في تقديم استقالتها لكسب مزيد من الوقت لالتقاط الأنفاس ، والبحث عن مخرج يرضي جميع الأطراف ، تلقت بالأمس سيلاً عارماً من الأسئلة البرلمانية ، والتي استهدفت أغلب وزراء التشكيل الحكومي .

في هذا الإطار أكد مراقبون أن هذه الهجمة النيابية ، والكم الهائل من الأسئلة الموجهة إلى الحكومة هي بمثابة ضغط أكثر على السلطة التنفيذية لتسريع عملية الاستقالة .

من جهته وجه النائب د. بدر الداهوم 15 سؤالا إلى 9 وزراء هم وزراء المالية والتجارة والتربية والتعليم العالي والشؤون الاجتماعية والداخلية والعدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والأشغال والنفط.

وجاءت الأسئلة كالتالي:

4 أسئلة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح.

ودارت الأسئلة حول مراسيم تعيين القياديين بدرجة «وكيل وزارة، وكيل وزارة مساعد» ، وكذلك عن جهاز المناقصات العامة ، وكشف الشركات التي تم تأهيلها من قبل الجهاز للسنوات الثلاث الماضية ، وكشف الشركات التي تم استبعادها بسبب فشلها في تنفيذ المشاريع ، كذلك جميع التعاقدات التي تمت خلال أزمة كورونا .

وسأل الداهوم كذلك عن أعداد عقود الاستعانة بخدمات غير الكويتيين الذين وافق مجلس الخدمة المدنية على تعيينهم في الجهات الحكومية من وزارات وهيئات ومؤسسات مستقلة منذ عام 2012.

ووجه الداهوم 3 أسئلة برلمانية إلى إلى وزير المالية خليفة حمادة منها السؤال عن الخطة المفترضة تجاه مواجهة عجز الموازنة وأثره على الاقتصاد الكويتي وهل تتضمن الخطة المساس برواتب الموظفين، أو القيام بإعادة هيكلة الدعم المقدم لهم؟

وسأل الداهوم كذلك عن الخطة المستقبلية إزاء ما نشهده من تدهور متزايد لأسعار النفط، وإعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي للتحول نحو الاقتصاد الانتاجي بدلا من الاقتصاد النفطي، وهل توجد حلول مقترحة بخلاف اللجوء إلى القروض والاستدانة؟

كما وجه الداهوم سؤالين لوزير العدل د.نواف الياسين ، سؤال لوزير النفط وزير الكهرباء والماء د. محمد الفارس وسؤال لوزير التجارة والصناعة وزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج ، وكذلك سؤال لوزير التربية وزير التعليم العالي د.علي المضف ، وسؤال لوزير الشؤون الاجتماعية وزير الأوقاف عيسى الكندري ، وكذلك سؤال لوزير الداخلية الشيخ ثامر العلي ، وسؤال لوزيرة الأشغال العامة وزيرة دولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس

من ناحيته وجه النائب د. صالح الشلاحي 6 أسئلة إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج ، نص السؤال الأول على ما يلي:

أصدر وكيل وزارة التجارة والصناعة قرارات برقم «483» لسنة 2020 بتكليف موفد من وزارة التجارة والصناعة بمهمة رسمية إلى جمهورية تركيا، وأوكل له القرار الإشراف على توريد الكمامات الطبية اللازمة لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما دور وزارة التجارة والصناعة في الإشراف على توريد الكمامات الطبية؟

2- ما تخصص الموفد العلمي؟

3- هل صرفت للمذكور تذاكر أو مخصصات أو نفقات سفر من حساب الوزارة لأداء المهمة المشار إليها بالقرار؟

4- من دفع قيمة الكمامات الطبية ومن طلبها ولأي جهة وردت؟

5- هل هناك تنسيق مع وزارة الصحة لتحديد الكمامات الطبية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية عن المراسلات مع وزارة الصحة بهذا الخصوص وردود الوزارة عليها -إن وجدت-.

6- هل وردت كمامات بالفعل لوزارة التجارة والصناعة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فلماذا لم توزع بمراكز البيع المختلفة للاستفادة منها؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

ورد في وكالة الأنباء الكويتية «كونا» والعديد من المواقع الإخبارية وحسابات التواصل ومنها حساب وزارة التجارة في «twitter» في أكثرمن مناسبة، إعلان وزارة التجارة والصناعة عن إغلاق محلات تجارية وصيدليات وجمعيات تعاونية «فروع الخضار والفواكه» وبسطات لقيامها بعمليات غش تجاري أو رفع الأسعار وبيع سلع مقلدة، واستنادا إلى المادة رقم «4» من القانون رقم «62» لسنة 2007 في شأن قمع الغش في المعاملات التجارية، والمادة رقم «15» من المرسوم بالقانون رقم «10» لسنة 1979 في شأن الإشراف على الإتجار في السلع وتحديد أسعار بعضها، فإنه يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يأمر بقرار مسبب بإغلاق المحلات المخالفة إلا أن المادة رقم «4» من القانون المذكور أعلاه ألزمته بعرض الأمر على المحكمة المختصة خلال أسبوع من تاريخ إصدار القرار لإقرار الغلق أو إلغائه، وحيث إن الوزارة أعلنت عن إغلاق «443» محل تجاري وصيدلية وشركة وجمعية وبسطة منذ 15 فبراير حتى 2020/12/27، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- هل عرضت قرارات الإغلاق الصادرة من 15 فبراير حتى تاريخ 2020/12/27 على المحكمة المختصة خلال الفترة القانونية طبقا للمادة الرابعة من القانون المشار إليه أعلاه؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بما يثبت ذلك وبصورة ضوئية من قرارات المحكمة المختصة في هذا الشأن.

2- صورة ضوئية من قرارات الإغلاق المشار إليها في البند أعلاه.

3- هل فتح أي محل تجاري أو صيدلية أو جمعية من دون إذن من النيابة العامة أو المحكمة المختصة حسبما ورد في المادة رقم «15» من القانون المذكور أعلاه؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، يرجى بيان السبب.

ونص السؤال الثالث على ما يلي:

أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن وجود ممثلي قطاع شؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية يوميا في المبنى الرئيس لغرفة تجارة وصناعة الكويت من الساعة «9» إلى الساعة «1» ظهرا في قاعة المعاملات الدور الأرضي لإصدار شهادات بلد المنشأ للمنتجات الوطنية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- عدد الشهادات التي صدرت خلال الفترة من 2020/2/214 حتى 2020/6/25 مع تزويدي بصورة ضوئية منها.

2- كشف تفصيلي لطبيعة شهادات المنشأ، ولمن تمنح هذه الشهادات، مع ذكر أسباب استمرار عملها خلال تلك الفترة والتي تتعارض مع قرار وزير التجارة والصناعة بشأن منع تصدير أو إعادة تصدير المواد الغذائية والطبية وخلافه خارج البلاد لتأمين المخزون الاستراتيجي بسبب جائحة كورونا.

بدر الداهوم

مرزوق الخليفة

يوسف الفضالة

صالح الشلاحي

الداهوم يوجه 15 سؤالا برلمانيا إلى 9 وزراء 4 منها إلى أنس الصالح

الشلاحي : 6 استفسارات إلى وزير التجارة والصناعة فيصل المدلج

الخليفة يوجه 4 أسئلة إلى وزراء الإسكان والشؤون والتعليم العالي و «شؤون مجلس الوزراء»

الفضالة للفارس : ما آلية السماح لشركات الاتصالات المحلية باستخدام شبكة «5G»؟

الطريجي لثامر العلي : ما دور «الداخلية» في منع «النصب العقاري» عند إقامة المعارض ؟

العارضي استفسر من معرفي عن سبب إيقاف طلبات التخصيص في مدينة جنوب صباح الأحمد ؟

الحمد يسأل وزير التربية والتعليم العالي عن أسباب عدم زياد مكافأة الطلبة الدارسين في إيرلندا؟

المناور وجه سؤالا إلى خليفة حمادة بشأن الصندوق الماليزي وما أثير في الصحافة العالمية

يلي:

عبدالله الطريجي

احمد الحمد

اسامة المناور

مساعد العارضي

ونص السؤال الرابع على ما يلي:

أصدر وزير التجارة والصناعة السابق القرار الوزاري رقم 75 لسنة 2020 بتاريخ 2020/3/23، والمتضمن تمديد العمل بالتراخيص التجارية لكافة الشركات والمؤسسات الفردية المنتهية في 2020/1/1 لمدة 3 أشهر، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما سبب تمديد العمل بالتراخيص التجارية المنتهية من 2020/1/1 رغم أن الجهات الحكومية لم تعطل عن العمل إلا في 2020/3/12 ما يدعو للشك في تمديد التراخيص المتهية؟

2- هل استخرجت أو مددت تراخيص شركات أو مؤسسات فردية من 2020/3/12 حتى 2020/6/30؟ مع بيان عدد الرخص فعليا وأسباب ذلك رغم القرار بالتمديد لمدة «3» أشهر.

3- هل عُدل كيان أي شركة أو مؤسسة فردية سواء بخروج أو دخول شريك أو بزيادة رأسمالها من 2020/3/12 حتى 2020/6/30؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من الرخص المعدلة.

4- هل استخرجت رخص استيراد أو تصدير دائمة أو مؤقتة خلال الفترة من 2020/3/12 حتى 20202/6/30؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان أسماء الأفرع أو الكيانات أو المؤسسات والشركات التي منحت هذه الرخص، مع صورة ضوئية منها.

بدوره وجه النائب مرزوق الخليفة 4 أسئلة إلى وزراء الإسكان والشؤون والتعليم العالي والدولة لشؤون مجلس الوزراء' جاءت كالتالي:

وسؤال لوزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات عبدالله معرفي.

طلب الخليفة في سؤاله إفادته وتزويده بالآتي:

1- هل أجري تنسيق مع بلدية الكويت قبل منح المواطنين شهادة لمن يهمه الأمر لمدينتي المطلاع وغرب عبدالله المبارك علما بأن صلاحيتها لا تجاوز ثلاثة أشهر؟

2- من أعضاء مجلس إدارة المؤسسة العامة للرعاية السكنية؟ وما مهامهم الوظيفية؟ وما دورهم في التنسيق لمدينتي المطلاع وغرب عبدالله المبارك؟ وكم عدد العقود المتأخرة في مدينة المطلاع عن الجدول الزمني؟ وهل طبقت الغرامات على المقاولين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بشكل تفصيلي بقيمة الغرامة باليوم وعدد أيام التأخير والقيمة الإجمالية للتأخير لكل العقود.

3- ما الجدول الزمني المعمول به لتسليم الوحدات السكنية لجميع الضواحي في مدينة المطلاع؟

وسؤال إلى وزير الشؤون الاجتماعية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري

نص السؤال على ما يلي:

تنص المادة الأولى من القانون رقم «11» لسنة 2011 بتعديل المادة الأولى من القانون رقم «27» لسنة 2008 بشأن صرف دعم مالي شهري بمبلغ خمسين دينارا «يصرف لكل كويتي من العاملين في القطاع الحكومي والنفطي وفي القطاع العسكري وفي القطاع الخاص وكل من يتلقى مساعدة من وزارة الشوون الاجتماعية والعمل، والكويتي الذي يصرف له معاش تقاعدي من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وكذلك المعاق الذي يتلقى مساعدة من الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، أو من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دعم مالي شهري بمبلغ خمسين دينارا كويتيا».

إلا أنه حتى تاريخ ورود هذا السؤال لم يصرف هذا الدعم المالي للمعاق، علما بأن النص القانوني واضح وصريح بمنح المعاق دعما ماليا شهريا بمبلغ خمسين دينارا، لذا يرجى إفادتي بالآتي:

- ما السند القانوني في عدم صرف الدعم المالي للمعاق؟ وما المبررات والمسوغات القانونية المانعة لذلك؟

وسؤال لوزير التربية وزير التعليم العالي د.علي المضف

نص على ما يلي:

تنص المادة «13» من الدستور على أن «التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه».

وتنص الفقرة «4» من المرسوم رقم «164» لسنة 1988 في شأن وزارة التعليم العالي على أن «إيفاد الطلبة في البعثات إلى الجامعات والمعاهد العليا في الخارج «ولما كان الطلبة الكويتيون الموفدون في بعثات إلى الجامعات والمعاهد العليا يتمتعون بالتأمين الصحي.

وحيث نقل ملف التأمين الصحي للطلبة الدارسين في الخارج من وزارة الصحة إلى وزارة التعليم العالي ومن المكاتب الصحية إلى المكاتب الثقافية في الخارج.

وقد نمى إلى علمي وقف صرف التأمين الصحي للطلبة الموفدين إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة منذ سبتمبر 2019، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- سبب وقف التأمين الصحي للطلبة الموفدين إلى المملكة العربية السعودية، والتاريخ المقرر لإعادة صرفه له.

من جهته وجه النائب يوسف الفضالة 4 أسئلة إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس، عن آلية السماح لشركات الاتصالات المحلية لاستخدام شبكة «5G»، وعدد العقود مع الجهات التي تعاقدت مع الهيئة لتنفيذ مهامها.

ونص السؤال الأول على ما يلي:

بالإشارة إلى القانون رقم «37» لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات وتعديلاته وعلى قرار مجلس الوزراء رقم «993» لسنة 2015 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- الإجراءات التي قامت بها الهيئة نحو الانضمام للاتفاقيات الدولية والإقليمية والمتعلقة بقطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات.

2- صورة ضوئية من قرار منح صفة الضبطية القضائية لموظفي الهيئة.

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

لما كانت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات تنظم خدمات شبكات جميع الاتصالات بدولة الكويت وفقا للسياسة العامة لضمان تطور ونشر تلك الخدمات وتقديمها للمستخدمين بكفاءة مناسبة بما يحقق الأداء الأمثل لقطاع الاتصالات، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- آلية السماح لشركات الاتصالات المحلية نحو استخدام شبكة «5G».

2- أسس تحديد أسعارها ومراقبة تطبيقها ومستوى كفاءتها.

ونص السؤال الثالث على ما يلي:

إيماء للقانون رقم «37» لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات وتعديلاته وعلى قرار مجلس الوزراء رقم «993» لسنة 2015 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- كشف بعدد العقود مع الهيئات أو الجهات أو مؤسسات أو الشركات المتخصصة العلمية أو الفنية أو القانونية التي تعاقدت مع الهيئة لتنفيذ مهامها.

2- التقرير السنوي لأنشطة الهيئة وإنجازاتها وبيان الخطط المستقلة للهيئة عن العام 2018-2019.

3- اقتراحات المشروعات بقوانين التي أعدها مجلس إدارة الهيئة لمواكبة التطور السريع في قطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات.

4- هل تم التنسيق مع هيئات الاتصالات وتقنية المعلومات بمنظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يخص تحقيق الأداء الأمثل لقطاع الاتصالات على المستوى الوطني؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بجميع الإجراءات التي قامت بها الهيئة بهذا الصدد.

ونص السؤال الرابع على ما يلي:

بالإشارة إلى القانون رقم «37» لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات وتعديلاته وعلى قرار مجلس الوزراء رقم «993» لسنة 2015 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- كافة قرارات التعيين والندب والنقل والإعارة من وإلى الهيئة حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2- لائحة شؤون التوظف بالهيئة والمنظمة لقواعد تعيين الموظفين وترقيتهم ونظم مرتباتهم ومكافآتهم والمزايا العينية والمالية.

من جهته وجه النائب د. عبدالله الطريجي 3 أسئلة برلمانية إلى وزراء الداخلية والمالية والشؤون الاجتماعية.

وجاءت الأسئلة كالتالي:

سؤال إلى وزير المالية خليفة حمادة

طلب النائب تزويده بما يلي:

1- صورة ضوئية من البلاغ المقدم للنيابة العامة بشأن الصندوق السيادي الماليزي.

2- صورة ضوئية من استقالة رئيس وحدة تحريات غسل الأموال الأخ باسل الهارون.

3- الإجراءات التي باشرها محافظ بنك الكويت المركزي بعد بلاغ الصندوق الماليزي.

سؤال إلى وزير الشؤون الاجتماعية عيسى الكندري

طلب النائب إفادته وتزويده بما يلي:

1- كشف بأسماء أعضاء لجنة التحقيق في تجاوزات ومخالفات جمعية الرميثية التعاونية المالية والإدارية.

2- صورة ضوئية من تقرير اللجنة سالفة الذكر.

3- هل رصدت تجاوزات ومخالفات مالية وإدارية في جمعية الرميثية التعاونية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الإجراءات التي اتخذت من قبلكم بعد رفع تقرير اللجنة؟

سؤال إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي

طلب النائب في سؤاله إفادته وتزويده بالآتي:

1- ما دور وزارة الداخلية في منع جرائم النصب العقاري عند إقامة المعارض العقارية؟

2- هل يوجد تنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة التجارة والصناعة قبل الموافقة على إقامة المعارض العقارية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان آلية التنسيق.

3- عدد المحكوم عليهم وأسماؤهم في جرائم النصب العقاري الذين لم تتمكن الوزارة من ضبطهم داخل الكويت وخارجها؟

4- كيف تمكن أحد المحكوم عليهم من الجنسية السودانية في جرائم النصب العقاري والممنوع من السفر من مغادرة الكويت إلى لندن؟ وهل حققت الوزارة في هذا الموضوع؟ يرجى تزويدي بنتائج التحقيق -إذا وجدت-.

5- عدد المحكوم عليهم الممنوعين من السفر في جرائم النصب العقاري الذين غادروا البلاد، وهل حققت الوزارة في هذا الموضوع لمعرفة كيفية هروبهم؟ وهل عممت أسماءهم على الانتربول الدولي؟

6- ما الإجراءات المتخذة لمنع تحويل أموال النصب العقاري إلى خارج البلاد؟

7- كم حجم المبالغ التي حولت إلى خارج البلاد من جرائم النصب العقاري؟

بدوره وجه النائب مساعد العارضي سؤالين برلمانيين إلى وزيرة الأشغال ووزير الدولة لشؤون الإسكان.

وفيما يلي نص السؤالين:

سؤال إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات د. عبدالله معرفي.

طلب النائب إفادته وتزويده بالآتي:

1- كشف بعدد الطلبات الإسكانية القائمة قيد الانتظار حتى تاريخ ورود هذا السؤال مع توضيح تاريخ هذه الطلبات.

2- ما سبب إيقاف طلبات التخصيص في مدينة جنوب صباح الأحمد السكنية؟ وما الموعد المحدد لإعادة استقبال الطلبات مرة أخرى؟

3- ما الموعد المحدد لتسلم المؤسسة العامة للرعاية السكنية الأراضي المخصصة في مدينة جنوب سعد العبدالله؟ وما خطة المؤسسة لاستقبال طلبات تخصيص المواطنين بها؟

وسؤال إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس

طلب النائب إفادته وتزويده بالآتي:

1- خطة وزارة الأشغال العامة للبدء والانتهاء من أعمال صيانة الطرق في جميع المحافظات الست مع البرنامج الزمني للأعمال لكل محافظة.

2- أسباب تأخير أعمال صيانة الطرق في محافظتي الفروانية والجهراء تحديدا، وما البرنامج الزمني لبدء وانتهاء أعمال الصيانة في جميع مناطق المحافظتين؟

3- خطة الوزارة في استكمال أعمال الإنشاء والتطوير المتوقفة في مشروع الجسر الذي يربط بين منطقة صباح الناصر مع الدائريين السادس والسابع، مع البرنامج الزمني لبداية الأعمال وانتهائها.

4- أسباب تأخر الوزارة في صيانة طريق كبد، وهل توجد اتفاقية استشارية لتطوير هذا الطريق؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما أسباب تأخير أعمال التطوير؟

5- ما أسباب تجمع المياه أثناء هطول الأمطار في منطقة صباح الناصر قطعة «3» شارع «14» و «15» وقطعة «1» شارع «27»؟ مع إفادتي بجميع الإجراءات المتخذة لحل هذه المشكلة منذ عام 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

من ناحيته جه النائب أحمد الحمد سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.علي المضف عن أسباب عدم زياد مكافأة الطلبة الدارسين في أيرلندا.

وطلب الحمد إفادته وتزويده بالآتي:

1- ما أسباب عدم زيادة المكافأة المالية للطلبة الكويتيين الدارسين في جمهورية ايرلندا البالغ عددهم حوالي «760» طالبا منذ أكثر من سبع سنوات علما بأن القانون يسمح بهذه الزيادة كل خمس سنوات، خاصة مع الارتفاع الكبير في تكاليف المعيشة؟

2- هل أجريت دراسة للتكاليف المعيشية لمختلف البلدان ومواءمتها مع المكافأة المالية للطلبة؟ وهل أقرت زيادات على مكافآت الطلبة في بلدان معينة دون سواهم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان الأسباب.

3- ما أسباب عدم تشكيل اتحاد طلبة يمثل الطلبة في ايرلندا ويطالب بحقوقهم بعد فضه منذ أكثر من ثلاث سنوات؟

4- ما أسباب عدم التنسيق مع شركة الخطوط الجوية الكويتية لتأمين رحلة دورية مباشرة الكويت-ايرلندا بدلا من رحلات الترانزيت التي تستغرق وقتا طويلا وتكبد الطلبة الكثير من العناء والمشقة؟

ووجه النائب أسامة المناور سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية خليفة حمادة بشأن الصندوق السيادي الماليزي.

ونص السؤال على ما يلي:

أثير في الآونة الأخيرة في الصحافة العالمية ومنها صحيفة «وول ستريت جورنال ESH الأمريكية» حول جرائم كبيرة وخطيرة متعلقة بغسل الأموال والتهرب الضريبي فيما يتعلق بالصندوق السيادي الماليزي، ولما كان قد ذكر في بعض التقارير الدولية اسم الكويت، وبعض الشخصيات الكويتية كطرف في هذه الجريمة الكبيرة والخطيرة، والتي -إن صحت- سيكون لها تبعيات اقتصادية سيئة على الكويت، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- هل هناك شراكة وعلاقة بين الهيئة العامة للاستثمار والصندوق السيادي الماليزي؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فهل خضعت الشراكة للإجراءات المعتادة؟ وما علاقة رجل الأعمال الماليزي «جولو» - المطلوب في الانتربول الدولي - مبالغ إلي البنوك الكويتية سواء عن طريق حسابات شخصية أو شركاته المساهم بها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فمتى كان ذلك؟ وكم كانت المبالغ؟ وهل راقبتم هذه التحويلات؟

2- هل فتحت حسابات مشتركة بين المدعو «جولو» وأي شخصية كويتية في أي من البنوك الكويتية؟

3- هل للحكومة الماليزية مطالبات تجاه دولة الكويت لها علاقة بتجاوزات الصندوق السيادي الماليزي؟ وما المطالبات؟ وهل هناك أي جهة دولية أخرى خاطبت الكويت بهذا الشأن؟